العـــراق اولاً .. اســـتـــراتـيـجـيـــة الامـــن الـقـــومـــي للاعـــوام ٢٠٠٧-٢٠١٠

إستكمال منظومة القيادة والسيطرة .. والعمل على إطفاء الديون وإلغاء التعويضات

التركيـــز على الأمـــن الغـــذائي ومكـــافحـــة الفســـاد وجـــذب الاستـثـمار

٢-٢

(٤) إشراك مؤسسات المجتمع المدني في المساعدة على تنفيذ ومراقبة الاصلاح وإعادة المال الاجتماعي العراقي في عملية التنمية
الزم الدستور العراقي حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها وتحقيق الاهداف المشروعة لها، ويتأتى ذلك من:
(أ) سن القوانين لحماية مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة في رسم السياسة الادارية وتعزيز الاهتمامات المشروعة للمواطنين والتخفيف من وطأة النزاعات الاجتماعية ومراقبة عمل الحكومة المحلية والحكومة الاتحادية.
(ب) توعية واضعي السياسات والكوادر الادارية المكلفين بتنفيذ القوانين وعامة الشعب بالدور المهم لمنظمات المجتمع المدني بتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات وضمان اشتراك الجميع في اطار التحول الاقتصادي والاجتماعي بما فيها الحرية الاقتصادية وتوزيع السلطات.
(ج) وضع منهج شامل للشفافية يعزز حرية الوصول إلى المعلومات من خلال سن القوانين والسياسات المعنية بالزام الموظفين الرسميين والمؤسسات بالكشف عنها للجمهور عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وتعبئة رأس المال الاجتماعي العراقي في التنمية.
(٥) إعداد مشروع قانون عفو ينسجم مع المعايير الدولية
ان إعداد قرار للعفو ينسجم والمادة (٧٣) الفقرة (اولاً) من الدستور بات من أولويات المطالب الوطنية والدولية وموضوع استراتيجي مهم لإعادة الثقة بسلطة الدولة والحكومة واحد العناصر المهمة للعقد الوطني بين المجتمع العراقي وحكومته، كما ان هذا القانون يؤسس بشكل ينسجم مع المعايير الدولية والانسانية التي تقرها الأديان وروح العصر، وكذلك التوازن بين العدالة والعفو والثواب والعقاب.
(٦) دعم وتطوير برامج الرياضة الشبابية والنشاطات الايجابية
تسعى الحكومة لتنفيذ برامج وسياسات خاصة لتطوير الجانب الرياضي في عموم محافظات واقاليم العراق بشكل مدروس يتناسب مع اعداد واعمار الشباب واحتياجاتهم الحقيقية.
(٧) اعتماد برامج خاصة بالمرأة والطفل
من اجل اعداد جيل سليم تؤكد الحكومة على مؤسساتها العلمية والبحثية والتنفيذية لوضع وتنفيذ برامج خاصة بالمرأة والطفل باعتبارهما الركيزتين الاساسيتين في بناء الامم ومادة استمرار الحياة في الدول والشعوب.

ب. المجال الأمني

أولاً: تطوير قوات الامن العراقية (مهماتها وواجباتها)
يعتمد تشكيل وحجم قوات الامن العراقية على القضاء على التهديدات المحددة ضمن البيئة الاستراتيجية للعراق. في المرحلة الحالية يعتبر التركيز على مهمة دحر الإرهاب والقضاء على التمرد من ضمن اهم اولويات قوات الامن العراقي، بالاضافة إلى التهديدات الاخرى بتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تحتاج قوات الامن العراقية إلا إلى اقل قدر من المساعدة والاسناد لتحقيق مهماتها الاساسية. حالما يستتب الامن في العراق مرة اخرى وينتهي الارهاب والتمرد، فان قوات الامن العراقية ستنتقل لوضعية الدفاع التقليدي لضمان امن وحماية ارض وشعب العراق بناءً على اتفاقيات الامن الاقليمية والدولية في نفس الوقت فان الشرطة العراقية وقوات الحدود ستنتقل إلى مرحلة تعزيز القانون محلياً وبشكل تقليدي وتعزيز الدفاع عن الحدود والاراضي العراقية. تركز قوات الشرطة العراقية على الاكتفاء الذاتي للشرطة المحلية ما عدا حالات الطوارئ التي تتطلب تعزيزات من قبل الشرطة الوطنية والقوات المشتركة العراقية. يجب الا تبدو قدرات القوات العراقية المشتركة كتهديد لجيران العراق.

تكون الاجهزة الامنية وجهاز المخابرات تحت قيادة السلطة المدنية

ثانياً: تعزيز القيادة الدستورية والاستخبارية
قضت المادتان (٩) و(٤٨) في اولاً من الدستور بان تكون الاجهزة الامنية وجهاز المخابرات الوطني تحت قيادة السلطة المدنية - وان لا تكون أداة لقمع الشعب والتدخل في الشؤون السياسية أو تداول السلطة. كما وتخضع لرقابة السلطة التشريعية.
تعمل الحكومة على تحقيق هذا المبدأ من خلال تقديم مشروع قانون الاستخبارات والأمن الوطني، اضافة إلى الرقابة المستمرة للوزارات الامنية والجهات الاستخبارية من خلال لجنة اصلاح الوزارات والاجهزة الامنية ويجب ان تستمر الجهود التي تبذلها جامعة الدفاع الوطني والاكاديميات والمؤسسات التدريبية الامنية في تأهيل العسكريين والمدنيين والتركيز في مناهجها على مواضيع حقوق الانسان والديمقراطية والسيطرة المدنية على الاجهزة الامنية.
ثالثا: استكمال نقل السيطرة العملياتية لفرق الجيش من القوات متعددة الجنسية إلى الحكومة العراقية تساعد القوات متعددة الجنسية حكومة العراق في انشاء قوات امنية جديدة (قوات الجيش والشرطة) حتى تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتها الامنية. في عام ٢٠٠٤ شكلت القوات متعددة الجنسية قيادة خاصة لنقل السلطات الامنية لمساعدة العراق في تنظيم وتجهيز وتدريب قواته الامنية وكانت السيطرة العملياتية لفرق الجيش العراقي ابتداءً لقوات التحالف ووفقاً لمعايير وإجراءات تم الاتفاق عليها بين حكومة العراق والقوات متعددة الجنسية سيتم نقل السيطرة العملياتية لفرق الجيش العراقي إلى حكومة العراق عندما تصل هذه الفرق إلى مستوى من الجاهزية يمكنها من ذلك، وقد تم نقل السيطرة العملياتية لثماني فرق عراقية حتى الآن، وعندما يكتمل نقل السيطرة العملياتية لجميع فرق الجيش العراقي إلى الحكومة العراقية نكون قد حققنا خطوة أساسية ومهمة في طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي.
رابعاً: استكمال وتطوير منظومة القيادة والسيطرة
شرعت الحكومة العراقية ببناء منظومة قيادة وسيطرة متكاملة لبسط سيطرتها على جميع مرافق الدولة من خلال هيكلية متطورة ستبدأ من رأس الهرم في السلطة التنفيذية (القائد العام للقوات المسلحة - رئيس الوزراء) وإلى كافة مفاصل الدولة، وتتطلب المرحلة القادمة العمل على:
(١) استكمال شبكة اتصالات آمنة وموثوقة على صعيد العراق.
(٢) استكمال منظومة القيادة والسيطرة لتشمل القوات الامنية في الاقاليم والمحافظات.
خامساً: تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الامني
تزداد قوى الامن بمختلف صنوفها قوة وخبرة وعدداً، كما وتظهر الظروف الحاجة الأكبر لتلك القوى لفرض القانون وحماية المواطن وممتلكاته وحدود العراق مما يتطلب:
(١)تأمين وتأهيل الاكاديميات والمؤسسات التدريبية واعتماد سياسة تطوع تؤمن تمثيل الطابع الديمغرافي للعراق.
(٢) استكمال المنظومة اللوجستية للقوات المسلحة
(٣) استكمال التجهيز بما في ذلك قدرة النيران الساندة والقوة الجوية.
(٤) استكمال القدرات الاستخبارية.
(٥) استكمال قدرات مكافحة الارهاب

تعزيز القوات الامنية

سادساً: تطوير قدرات وبرامج مكافحة الارهاب
(١) العمل على زيادة اعداد وتعزيز القوات الامنية الخاصة بمكافحة الارهاب.
(٢)وضع وتنفيذ سياسة لتحشيد كافة القدرات الوطنية تجاه مكافحة الارهاب.
(٣)المشاركة الفعالة في الجهود الدولية لمكافحة الارهاب من خلال تعزيز قوات حماية الحدود والمنافذ الحدودية والتنسيق الامني مع دول الجوار.
سابعاً: تطوير السياسة الخاصة بحل الميليشيات واعادة دمجها في المجتمع
نشأت الميليشيات في العراق في ظروف مختلفة، وحارب بعضها نظام البعث الدكتاتوري المباد. وهناك ميليشيات نشأت بعد سقوط النظام السابق لأسباب مختلفة. تسعى الحكومة لوضع برنامج لحلها ودمجها في المجتمع ضمن توجهها لحل المشكلة الامنية وذلك من خلال:
(١) السعي للوصول إلى اتفاق سياسي واطار تشريعي مناسب ومتوازن لحل تلك الميليشيات يهدف إلى السيطرة على حيازة الأسلحة وانتشارها اضافة إلى سلسلة من التدابير الرامية إلى بناء الثقة بما فيها قرار تشريعي للعفو العام ينسجم مع معايير العدالة الانتقالية والولاء الوطني.
(٢) خلق الظروف الاقتصادية والسياسية التي تسهم في التطبيق بحيث يوازن بين التخلي عن السلاح والموقع الاجتماعي الجديد كعامل مشجع لإعادة الدمج.
(٣)تبنى حكومة العراق بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والالتزام المتبادل في وثيقة العهد الدولي برنامجاً شاملا وتغطية مالية معقولة ومتوازنة يرمي إلى حل الميليشيات ونزع سلاحها وتأهيلها وإعادة دمجها في مؤسسات الدولة المدنية بالاعتماد على التجارب الدولية لمرحلة ما بعد النزاعات.
(٤) تعزيز الاصلاحات الاقتصادية لتوفير الظروف المؤاتية التي من شأنها تطوير البرامج المتعلقة باعادة دمج الميليشيات وباقي المجاميع المسلحة غير القانونية.
ثامناً: اصلاح واستكمال ودعم المنظومة القضائية
ان وضع اطار عمل قانوني مطابقاً للدستور ويتماشى مع الالتزامات الدولية والوطنية لحقوق الانسان يتطلب اجراء تقييم شامل للمؤسسات القضائية واجراءاتها بما يضمن تفعيل سيادة القانون وتعزيز ادارة النظام القضائية وفقاً للمعايير الدولية وبدعم من المجتمع الدولي والامم المتحدة وبما ينزع الخوف من نفوس الشعب العراقي. وتحديث القوانين الجنائية والمدنية لتتوافق مع المجتمع الديمقراطي المتحضر وإعادة هيكلتها انما يقع ذلك على عاتق مشرعين قانونيين كفوئين ومستقلين، وكذلك زيادة عدد المحاكم ومؤسسات اعداد وتأهيل القضاة ورجال القانون.
تاسعاً: تطوير المؤسسات الاصلاحية والعاملين فيها
ان تطوير المؤسسات الاصلاحية هدف وطني لكونه احد ركائز نظام العدالة الجنائي من حيث:
(١) وضع برامج رعاية وتأهيل (النزلاء والمودعين) وفق المعايير الدولية.
(٢) اعادة النظر بتأهيل الكادر الوظيفي لهذه المؤسسات بما يتلاءم مع طبيعة المهام وفق قواعد وسلوك الاداء الدولي، وزيادة اعدادهم.
(٣)ادخال التقنيات لإدارة هذه المؤسسات.
(٤) التعاون مع المنظمات الدولية الانسانية والاستفادة من آلياتها وخبراتها وتدريبها.
(٥)العمل على تشريع قوانين للرعاية اللاحقة للمطلق سراحهم من المؤسسات الاصلاحية تهدف إلى اندماجهم بالمجتمع ليصبحوا عناصر فاعلة.

ج. المجال الاقتصادي

أولا. الانتقال الى اقتصاد السوق واصلاح القطاعات الاجتماعية والطاقة والزراعة
(١) دعم اسس النمو الاقتصادي
ان انشاء بيئة ملائمة للاستثمار العام والخاص المحلي والاجنبي كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام وخلق وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق اقصى الافادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي يقتضي اتخاذ الكثير من الاجراءات واصدار التشريعات للانتقال التدريجي من الاقتصاد الشمولي المركزي الى الاقتصاد الحر، وفي المقدمة يأتي تطوير القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للاستثمار وتعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية والصناعية بما يضمن حق الملكية الخاصة وتأسيس الاعمال وتسهيل الحصول على القروض واصدار الرخص وعدالة ومصداقية العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة وتساوي الفرص، كما يعتبر:
(أ) اعادة هيكلية الشركات العامة ووضع الأسس الصحيحة لخصخصتها واداراتها اقتصادياً.
(ب) إنشاء صندوق ملكية الدولة لإدارة الممتلكات الحكومية على أسس تجارية وجذب المستثمرين لتلك الشركات من الامور المهمة للتطور الاقتصادي، اضافة لتحسين توافر التمويل للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض وتسهيل التعاملات المصرفية لها.
(ج) من المهام الاساسية للتطوير الاقتصادي هو سعي العراق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والاتفاقيات التجارية الثنائية مع دول الجوار، ومن ثم التغلب على العقبات الاساسية لعودة العراق للالتحاق بركب الاقتصاد العالمي الحر.
(٢) تطوير واصلاح قطاعي الطاقة والزراعة
من المهم استحداث قطاع للطاقة يلبي احتياجات العراق ويحقق اقصى فائدة ممكنة للعراقيين ووضع اطر تنظيمية مؤسساتية على اسس قانونية ودوستورية تعتمد افضل الممارسات المحلية والدولية مع مراعاة ما يلي:
(أ) وضع وتنفيذ سياسة موحدة لامن وحماية الطاقة، تشمل كافة مرافق الانتاجية والتصنيع والنقل والتوزيع.
(ب) السعي لزيادة انتاج النفط من خلال زيادة قدرات وزارة النفط وتشجيع الاستثمار الخارجي.
(ج) السعي لتأمين الحاجة المحلية من المشتقات النفطية واستثمار الغاز الطبيعي من خلال تطوير الصناعة النفطية وزيادة موثوقية وسعة منظومة النقل الحالية.
(د) السعي لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية من خلال تطوير منشآت الانتاج وبناء منشآت جديدة.
(هـ) السعي لزيادة سعة وموثوقية شبكة نقل القدرة الكهربائية.
(و) رسم سياسة ادارة المياه والاراضي وحماية الموارد المائية، ووضع منهج استراتيجي لحل مشكلة المياه مع الدول المجاورة للعراق.
(ز) صيانة الانهر والمبازل، ودعم المزارعين.
(ح) اصلاح السياسات المتعلقة بالتجارة لتحرير الصادرات والواردات الزراعية ووضع الاسعار وتسهيلات النقل والخزن والتبريد والوقاية ورفع كفاءة الاسواق الزراعية.
(ط) بناء القدرات المتعلقة بالتخطيط الزراعي والمتابعة والرصد والبحث ومكافحة الافات والامراض الزراعية والاهتمام بمعايير الجودة.
ثانياً. تنشيط القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية وتنافسية مؤاتية.
كفل الدستور المادتين (٢٥ و٢٦) وضمن اصلاح الاقتصاد العراقي وتشجيع القطاع الخاص وتنميته بما يضمن حرية المنافسة في الاستثمار بمختلف القطاعات، ويتطلب ذلك:
(١) تعزيز سيادة القانون فيما يخص الانشطة التجارية وضمان حماية الملكية الخاصة والشفافية في ابرام العقود.
(٢) خلق بيئة مناسبة للاستثمار الخاص من خلال تطوير القانون التجاري العراقي بما يسهل تأسيس الاعمال التجارية الخاصة وتطوير قانون التنمية الصناعية وقانون الشركات وقانون العمل وتسجيل الملكية وتسهيل منح القروض للصناعيين والتجار والكسبة. مع تسهيل التعامل لقطاع الاعمال مع منح الرخص (الاستيراد- التصدير- التأسيس- التصديق- التسجيل- الاعفاء- التأمين- الكفالات الضامنة) وتسهيل انتقالها عبر الحدود.
(٣) تحقيق العدالة وتساوي الفرص في التسهيلات التجارية، وخصوصاً في حالة التنافس بين القطاع العام والخاص، او على مستوى المحافظات والاقاليم.
(٤) ايجاد برامج تعتمد على القطاع الخاص في تنشيط الاعمار الاسكاني.
(٥) تطوير المصرف الصناعي ومنحه دوراً اكبراً في المساهمة في تقديم القروض والتسهيلات والائتمانات للصناعيين واصدار قانون جديد للمصرف وزيادة رأسماله، وتسهيل توفير التمويل للمشاريع الخاصة والتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
(٦) تنظيم العلاقة بين مشاريع القطاع الخاص والانضمام للمنظمات التجارية والمالية المحلية والدولية والتي تعزز قيمة القطاع الخاص وتشجع استثماراته.
(٧) تحويل القسم الاكبر من ميزانية شبكة الحماية الاجتماعية الى تطوير المستفيدين بالرعاية لان يكونوا منتجين من خلال التشجيع على اقامة الورش والمشاريع الصناعية الصغيرة.

تعزيز قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة وديوان الرقابة المالية وتفعيل مكاتب المفتشين في الوزارات

ثالثاً. مكافحة الفساد وتعزيز الادارة الرشيدة
(١) مكافحة الفساد المالي والاداري
من اجل بناء قدرات المؤسسات لمكافحة الفساد على كافة المستويات في الحكومة يتعين:
(أ) العمل على تشريع قانون النزاهة.
(ب) تعزيز قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة وديوان الرقابة المالية وتفعيل مكاتب المفتشين في الوزارات.
(ج) تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية وتفعيل دور المراقبة الداخلية واستقلاليتها وتبني سياسة الحد من الفساد قبل وقوعه، واعتماد قواعد وضوابط سلوك اداء الموظفين الحكوميين، ورفع مستواهم المعاشي.
(د) التطبيق الجاد لقانون الدخل العام والكشف عن الارصدة.
(ه) اعتماد حملة توعية وطنية شاملة حول مكافحة الفساد وابرازه كونه حالة سلبية وخطرة على حاضر ومستقبل ابناء العراق ليس فقط لكونه مخلاً بالسمعة والشرف وحسن السلوك وان القانون يعاقب مرتكبيه وانما مرفوض خلقاً وشرعاً. ويعتبر فضح مرتكبي الفساد والغش من الوسائل المهمة لمكافحته.
(و) تفعيل دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في الرقابة.
(٢) الادارة الرشيدة
ان ضمان نجاح الادارة وصولاً للحكم الصالح تتطلب حسن اختيار وتنظيم سلوك المسؤولين والقادة وفقاً لقواعد السلوك والقيم والاخلاقيات الجيدة للمؤسسة التي يديرونها، لتأخذ بنظر الاعتبار احتياجات واهتمامات مختلف فئات المجتمع بعيداً عن الوساطة والمحسوبية وتكون للكفاءة والولاء للوطن الريادة في الادارة وللوصول الى ذلك، يتم السعي لـ:
(أ) السياسات ومعايير الشفافية وقياس الاداء
التأكيد على وضع سياسات واضحة في الدوائر الحكومية ووضع معايير (المسائلة والشفافية) وتطبيقها في مختلف مؤسسات القطاع الحكومي واعتماد مؤشرات قياس الاداء.
(ب) تطوير الكفاءات
توسيع وتطوير مؤسسات التطوير الاداري واعادة تأهيل الموظفين بما يتلاءم مع طبيعة المهام الجديدة لإدارتها.
(ج) تحديث النظام الاداري
تحديث النظام الاداري واعداد برنامج يتضمن قدرة الدوائر الحكومية للمحافظة على جودة الخدمات والارتقاء المستمر بأدائها، وادخال الوسائل الالكترونية بهدف تقديم الخدمة المتميزة للمواطنين.
رابعا. استثمار الموارد الوطنية بطريقة مثلى شفافة وعادلة
نص الدستور في المادة (١١١) على ان النفط والغاز هما ملك لكل الشعب العراقي في جميع الاقاليم والمحافظات، ولما كانت الثروة النفطية تمثل الواردات المالية الرئيسة لميزانية العراق اضافة لمصادر الطاقة والمنتوجات النفطية الاخرى والتي تعتبر من ضرورات الاستهلاك اليومي المستدام للشعب، لذا فان ادارة هذا القطاع بشكل هادف وعادل وشفاف يعتبر من اولويات استراتيجية الامن القومي، كما ان تطويره وتنظيمه لينسجم مع هدف تطوير المجتمع والاقتصاد الوطني وفق خطط على المدى الطويل خفض الاعتماد على واردات النفط والغاز، وعلى هذا الاساس فقد تم البدء بسن قانون للنفط والغاز بالاضافة الى تشجيع الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع بموجب هذا القانون تؤسس شركة النفط الوطنية والهيئة الاقليمية وهي ما يمثلها الجهة المختصة في الاقليم، وكذلك المجلس الاتحادي للنفط والغاز لوضع السياسات النفطية الاتحادية وخطط التنقيب وتطوير الحقول وخطوط الانابيب الرئيسية والتفاوض لمنح التراخيص وعقود التطوير واقتراح السياسات ومشاريع القوانين النفطية.
اضافة الى مكتب المستشارين المستقلين لهذا الغرض كما ستقوم الحكومة بفتح حساب نفطي موحد لايرادات الغاز والنفط الخام وسيخضع الى رقابة صارمة وتدقيق مالي سنوي بواسطة شركات تدقيق معتمدة ونشرها بصورة منتظمة وتأسيس مجلس مستقل للتدقيق والمراقبة كما ستوضع آلية لادارة العائدات لضمان تقاسمها بشكل عادل وشفاف وفق نظام (فدرالي مالي) يأخذ بنظر الاعتبار آثار تقلب الاسعار.
خامسا. جذب الاستثمارات الاجنبية
من ضمن اولويات اعمار العراق الجديد وخصوصاً بما يتعلق بمشاريع الخدمات الاساسية والتي قد تقع اليوم خارج قدرات الحكومة المالية والادارية والفنية عند التنفيذ، فانه يتطلب ان تقدم التمويل الاضافي دعما من الاستثمارات الاجنبية بتقديم كافة التسهيلات والضمانات ويعتبر نقلة نوعية مهمة في الاقتصاد العراقي الجديد، وبما ان العراق اليوم يمر بحالة من عدم الاستقرار وتفشي الفوضى والفساد المالي في مؤسسات الدولة مما يمنع الكثير من المستثمرين والاجانب من استثمار اموالهم ودخول شركاتهم في الظروف الراهنة، لذا ستسعى الحكومة العراقية بمنح امتيازات تشجيعية مثل:
منح المستثمرين الحاليين افضلية في الاستثمارات المستقبلية، ومنح التسهيلات للمستثمرين في مناطق غير آمنة حالياً.
سادسا. اعتماد نظام الميزانية الموحدة وحساب الخزينة الواحدة
لغرض قيام الحكومة بادارة اموالها بصورة تنسجم مع افضل الممارسات العالمية يتطلب ما يلي:
(١) توحيد الميزانية ضمن حساب الخزينة الموحدة، وجعل اجراءات تنفيذها في كافة انحاء العراق متناغمة وعادلة، وادراج التمويلات والتحويلات الدولية ضمن الميزانية الموحدة، وتطبيق نظام تبويب الميزانية بالاعتماد على الاحصاءات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي ونظام تصنيف وظائف الحكومة التابع للامم المتحدة، وضمان شفافية عالية من خلال التقارير الدورية وكشف المعلومات والنشر المنتظم للتدقيقات الحسابية الحكومية.
(٢) ازالة العوائق الادارية لتحسين القدرات الخاصة بالمناقصات وعقود المشاريع الراسمالية والاستثمارية في المشاريع الكبرى للمراحل التي ستنفذ في المدى القريب والمتوسط والعمل على اجراءات التوازن عن طريق اعتماد قانون ومنظومة شاملة للعقود العامة على مستوى المحافظات والاقاليم، وتنفيذ نظام معلومات ادارة مالية في كافة الوزارات والمحافظات والاقاليم بما فيها ادارة العقود وكشوف المرتبات وابواب الانفاق الاخرى.
(٣) المراجعة الدورية في الانفاق العامة لتقييم جودة ادارة الميزانية وتذليل الصعوبات وتجنب الاخطاء، ومساعدة الحكومات المحلية (مجالس المحافظات) على تعزيز قدراتها في تقديم الخدمات وتطبيق ممارسات الادارة الرشيدة بانشاء نظام مالي فدرالي بين مختلف دوائر الدولة مبني على وضوح وشفافية التخصيصات للايرادات وصرف النفقات.
(٤) وضع معايير لمراجعة السياسة الضريبية والكمركية والرسوم المحلية والاجراءات المتعلقة بها بهدف توفير وسيلة مستقرة لزيادة موارد الحكومة الفدرالية ورفع مستوى النمو وتطوير القطاع الخارجي.
(٥) اعداد برنامج استراتيجي لبناء القدرات الخاصة بالادارة المالية العامة، وذلك بتدريب الموظفين المختصين بصفة شاملة لجميع مفاصل الادارة المالية وعلى المستوى المحلي والوطني.
(٦) استحداث اطار عمل للعلاقات المالية الحكومية، بحيث يتم تطبيق قواعد ثابتة في تحويل المخصصات الى الاقاليم والمحافظات، وكذلك الطلبات الخاصة بالموازنة حيال الاستثمارات والنفقات الجارية والمتوقعة بما فيها تقدير المنح المشروطة لتغطية بعض النفقات.
سابعاً. العمل على اطفاء الديون وإلغاء التعويضات والحصول على المساعدات الدولية.

المساعدات الدولية

سعى العراق وبشكل حثيث الى وضع المجتمع الدولي امام واقع تراكم الديون عليه نتيجة اجراءات وتصرفات النظام السابق الذي سخر جميع الاموال والطاقات للحروب والقمع.
ومن الصعب ان تتحمل تبعات ذلك الاجيال القادمة للعراقيين التي ليس لها ذنب او دور في اختيار ذلك، وقد نجحت الحكومة العراقية وبتعاون ومؤازرة الدول الدائنة وكذلك الامم المتحدة والاصدقاء في الوصول الى سقف اطفاء (٨٠٪) من تلك الديون والغاء قسم من التعويضات ولا زال الحوار الناجح بصدد جدولة الباقي من الديون واقناع دول التعويضات بالغاء او التعويض المتبادل وبشكل لا يؤثر على وعاء التمويل العام لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية ويعتبرذلك من اهم الانجازات التي حققتها الحكومة العراقية بل وتمكن العراق من الحصول عليالدعم الدولي بمنحه الاموال لاعادة اعماره (مؤتمر مدريد) ولذلك فان اهم ما يترتب على الحكومة العراقية لسريان مفعول الاطفاء والدعم هو الالتزام بالاتفاقات والعهود التي التزمت بها مع المجتمع الدولي ومن ثم الالتزام بالوعود والعهود مع الشعب العراقي.
ثامناً. تنمية قطاع زراعي مستقر وقادر على المنافسة وتحسين الامن الغذائي وانعاشه والحفاظ على البيئة الطبيعية ودعم الزراعيين واستحداث برامج التمويل الزراعي
لغرض تنمية قطاع زراعي مستقر وقادر على تحسين الامن الغذائي وتحسين مدخلات المزارعين وخصوصاً في الارياف وخلق فرص العمل فيها والحفاظ على البيئة الطبيعية يتطلب:
(١) رسم سياسة زراعية متماسكة تؤمن الغذاء وتسهم في التجارة والصناعة والنمو الاقتصادي من خلال تهيئة بيئة ملائمةللقطاع الزراعي يعتمد اقتصاد السوق ومبادئ القطاع الخاص ومنافس ومدعوم في توفير التسهيلات والائتمانات الزراعية والاستثمار وزيادة القروض وخصوصاً الصغيرة وادارة تقاسم المياه على الاراضي الزراعية، وكذلك توفير الاسمدة والمواد الكيمياوية والمكائن والآلات الزراعية والوقود وغيرها (فدراليا) وللانتقال التدريجي من مرحلة الدعم الكامل الى مرحلة دعم الاسعار.
(٢) تطوير قدرات صغار المنتجين الزراعيين ومعامل معاملة المنتجات الزراعية الصغيرة والتوسع في انشاء صناديق صغار المزارعين ورفع كفاءة السوق الزراعية والاهتمام بطرق نقل المحاصيل والوصول للاسواق والخزن والتبريد.

سياسة شاملة لمعالجة مشكلة الهجرة والنزوح على المدى الطويل

تاسعاً. توفير الخدمات الاساسية وتحسين مستوى المعيشة
تعمل الحكومة من خلال توظيف مواردها المالية وانشطتها الاقتصادية على:
(١) تنفيذ سياسة اقتصادية تهدف الى ايجاد فرص العمل لتخفيض نسبة البطالة وتقوية الطبقة الوسطى وتقليص الطبقة الفقيرة.
(٢) تامين حصول الجميع على التعليم الاساسي والرعاية الصحية وزيادة الانفاق في المجال الصحي والبيئي.
(٣) تامين الحصول على الكهرباء والماء الصالح للشرب وتحسين انظمة الصرف الصحي.
(٤) سياسة شاملة لمعالجة مشكلة الهجرة والنزوح على المدى الطويل وتوفير احتياجات المهجرين داخلياً ومتابعة اوضاع المهجرين والنازحين خارجياً على المدى القصير.
(٥) رفع مستوى التنسيق بين وحدات الادارة الوطنية والمحلية في مجال تقديم الخدمات (التخطيط- الادارة) ووضع استراتيجيات تنمية المناطق وتامين تقديم الخدمات للفئات المحرومة والاستجابة لحاجات الشباب.
(٦) رعاية المعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة (دور الايتام، دور المسنين).
(٧) هنالك نقطتان من اهم مكونات المستوى المعيشي المقبول هما توفير السكن المناسب وتأمين وسائل النقل العامة المتطورة تبين هذه الاستراتيجية انه لا يمكن تحقيق الامن القومي ما لم يكن عامة الناس جزءا من العراق المزدهر، وبما ان الطبقات المحرومة توفر بيئة خصبة لقادة الارهاب والتمرد لتجنيد المقاتلين الذين يعتبر وجودهم تهديداً للعراق ومواطنيه، فان توفير السكن الملائم ووسائل النقل العامة المتطورة ستصبح عناصر مهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي امنياً.
عاشراً. تطوير شبكات الحماية الاجتماعية وحماية الفئات الاكثر ضعفاً وفقراً.
من اجل حماية الفئات الاكثر ضعفاً من السكان وتعويضهم عن الاثار السلبية التي تخلفها التغييرات الاقتصادية والسياسية والامنية، وحيث ستكون الاصلاحات المنشودة محكومة بمبادئ الكفاءة والاستقرار المالي والانصاف والشفافية ينبغي على الحكومة:
(١) القيام بوضع برنامج خاص بادارة المعلومات والاحصاء ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحديد الاسر الفقيرة والمؤهلة للشمول بشبكة الحماية الاجتماعية تعتمد على اساس التحليل الدقيق والتقيد بمبادئ النزاهة والمساءلة.
(٢) تعزيز الشراكات العامة والخاصة لتنظيم برامج تدريبية ومهنية تعزز انخراط الفئات الاكثر فقراً الى سوق العمل وتحويل قسم من ميزانية الشبكة لتشجيع انشاء المشاريع الصغيرة من قبل هذه الشريحة.
(٣) ادخال منظمات فعالة ومعتمدة لايصال الاستحقاقات بالاعتماد على آليات حسن التنسيق وتوخي الدقة والنزاهة.
(٤) بناء قدرات الدولة في الاعداد والتخطيط والتنسيق في مواجهة حالات الطوارئ الانسانية مع منظمات المجتمع المدني لتأمين ايصال المعلومات.
(٥) وضع آلية للتعديل كلما تطلب الامر باعانة شبكة الحماية الاجتماعية من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستفيدين لمواجهة التضخم وزيادة الاسعار للمواد الاستهلاكية والتمهيد لانعاشهم اقتصادياً تمهيداً لرفع الدعم الحكومي.
(٦)اعتماد سياسة خاصة لمعالجة مشكلة العدد المتفاقم من الارامل والمطلقات الناتج عن سياسات المرحلة السابقة وظروف المرحلة الحالية.
حادي عشر. تعويض ضحايا الارهاب والعنف السياسي
بالنظر للاعداد المتزايدة لضحايا الارهاب والعنف السياسي سواء في المرحلة السابقة او المرحلة الحالية وما اظهرت من الافرازات الاجتماعية المتمثلة بالعدد الكبير والمتزايد من الارامل واليتامى والمعوقين وكذلك ما يخلفه الارهاب اليوم من ضحايا التفخيخ والتفجير الانتحاري والعبوات الناسفة والقصف بالهاونات والخطف والاغتصاب والقتل على الهوية والتسليب والتهجير القسري وتدمير وسرقة الاموال والممتلكات ان كل هذا الكم الهائل من الضحايا يستوجب تفعيل قانون تعويض المتضررين من الاعمال الارهابية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وتطويره ليشمل كافة ضحايا العنف السياسي والارهاب والاسراع في تشريع القوانين الخاصة بهذا الجانب.
ثاني عشر. ايجاد فرص عمل للعاطلين والقضاء على الفقر والاضطهاد الجسدي والجنسي.
نتيجة زيادة عدد العاطلين عن العمل بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ولاسباب عدة منها الظرف الذي تسبب في تاخير اعتماد مشاريع اقتصادية واستراتيجية، وتعثر عجلة الاعمار وتنفيذ المشاريع وغلق المصانع بما فيها الصغيرة بسبب الارهاب وعوامل كثيرة اخرى كأزمة الوقود والكهرباء، كل هذا جعل من نسبة العاطلين تشكل رقماً كبيراً وخطراً وعبئاً حقيقياً يجب وضع الحلول لها، ولهذا انيط وضع سياسة خاصة باعادة تاهيل المعامل والمصانع المتوقفة وتاهيل منتسبي هيئة التصنيع العسكري المنحلة لتفعيل اعمار العراق وادارة مشاريعه الاقتصادية مع تخصيص ميزانية مناسبة لتحقيق هذا الهدف، وضبط الرقابة لمنع مظاهر الاضطهاد الجسدي والجنسي ومعالجة ظاهرة التسول التي اخذت تديرها العصابات المنظمة لكسب المال عن طريق استئجار الاحداث وقهرهم، وكذلك الاعتداء الجسدي والجنسي عليهم مما يوجب وضع معالجات لتلك الظواهر غير الانسانية والاخلاقية والشرعية ومعاقبة مرتكبيها قانوناً وسن القوانين الخاصة لمكافحة الاتجار بالرقيق والقيام بحملة اعلامية وطنية شاملة تبين المخاطر الانسانية والاخلاقية واساليب الشركات والاشخاص غير المشروعة في تهريب الفتيات والاطفال والاتجار بهم.

د. المجال المعلوماتي

اولاً. انشاء نظام توفير معلومات دقيقة وايصالها بالوقت المناسب لاسناد المصالح الوطنية
قام النظام السابق ولعقود بعزل العراق وشعب العراق عن اغلب دول العالم وكان هذا جلياً وواضحاً في مجال تقنية المعلومات والانترنيت، ولغرض التخلص من هذه التركة الثقيلة قررت الحكومة العراقية تبني - وبأسرع وقت ممكن- اكثر انظمة تقنية المعلومات كفاءة لغرض استخدامها في القطاعين العام والخاص، ومن خلال هذه الوسيلة تامل الحكومة العراقية اكمال ربط العراق ومواطنيه بالمجتمع المدني. تتطلب الديمقراطية والادارة الرشيدة ايصال معلومات دقيقة وكاملة في الوقت المناسب للمواطنين والمنظمات الخاصة ودوائر الحكومة، وهو ايضاً مهم لاستعادة الامن والازدهار في العراق ستقوم الحكومة العراقية الفيدرالية والدوائر التابعة لها والمؤسسات الامنية بانشاء انظمة معلومات وانظمة ادارة معلومات لزيادة الكفاءة والفعالية في تحقيق المهام.
ثانياً. ادارة عمليات معلوماتية للتأثير على الجمهور المتلقي
ان العمليات المعلوماتية هي عنصر مكمل لسعي الحكومة للتأثير على المجاميع المؤيدة والمضادة. يعتبر المجال المعلوماتي في الاستراتيجية الحديثة وفن الحرب موازياً للمجالات الدب